

الانتباه وخط الأشرطة

وعلاقتها بتحريم الخمر

إعراب

أ.هـ/ سعد الدين مسعد هلالى

الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

Handwritten text in Arabic script, possibly a list or notes, enclosed in a faint rectangular border. The text is very faint and difficult to read.

صناعة الخمر في ضوء الشريعة الإسلامية

دراسة فقهية مقارنة

إعداد الأستاذ الدكتور / سعد الدين مسعد هلالى

الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

تقديم - تقسيم

تمنع الشريعة الإسلامية أبناءها من شرب الخمر بصفة قطعية، حماية لعقولهم وحفاظاً على آدميتهم، والأدلة فى ذلك صريحة/ وحسبنا قول الله عز وجل:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ

عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ

اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾. (١)

وحتى تصرف الشريعة الإسلامية قلوب أبناءها عن تلك اللعينة حرمت عليهم التعامل مع أنيتها المعروفة، حتى إذا ما استقرت قلوبهم على كراهية الخمر لم تعد هناك حاجة لاستمرار حظر التعامل مع الأنية.

١- سورة المائدة الآيتان ٩٠، ٩١.

كما منعت الشريعة الإسلامية الانتباز وخطب الأشرية بمساقفة
بشبهه أن يفضى إلى صناعة الخمر بهدف الأخذ بيد المسلمين المساقفة
هجر تلك اللعينة من كل طرقها، وليس لذات الانتباز أو خطب
الأشربة. الأمر الذي يستلزم معالجة تلك المسائل رفعا للحرج.
وقد تناولت في بحثى هذا مسالتي الانتباز وشراب الخليطين
ونك في مطلبين.

المطلب الأول: أوانى الخمر وحكم الانتباز فيها.

المطلب الثانى: شراب الخليطين.

المطلب الأول

أواني الخمر وحكم الانتباز فيها

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين، أتكلم في الفرع الأول عن أواني الخمر، وفي الفرع الثاني عن الانتباز في أنية الخمر.

الفرع الأول

أواني الخمر

التعريف بأنية الخمر:

الآنية: (١) جمع إناء، وجمعها: أواني.

والإناء: هو الوعاء للطعام والشراب، وهو معروف.

والمقصود بأنية الخمر: تلك الأوعية التي اعتاد الناس تخزين الخمر فيها أو شربها منها.

١- المعجم الوجيز ص ٢٨ مجمع اللغة العربية ط أولى دار التحرير للطبع والنشر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. وفي القاموس: أنى الشيء أنيا وأنى بالكسر وهو أنى كغنى: حان وأدرك. أو خاص بالنبات والاسم: الإناء كسحاب. وبالكسر آنية وأوان - القاموس المحيط للفيروز أبادى ٤ / ٣٠١ ط ثانية المطبعة الحسينية بمصر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، تاج العروس للزبيدي ١٠ / ٢٣ مكتبة الحياة بيروت، سبل السلام للصناعى ١ / ٣٨ مكتبة عاطف بجوار الأزهر، النظم المستعذب شرح غريب المهذب ١ / ١٠ والوعاء: هو الطرف يوعى فى الشيء. والجمع: أوعية - المعجم الوجيز ص ٦٧٥.

أنواع أنواني الخمر عند العرب:

عرف العرب كثيراً من أنواع الخمر، لتمرسهم في صنعة
وتقننهم في شدة غليانها وتخمرها. فلم يكونوا أصحاب مصانع
كبيرة أو نوى تقنية متقدمة، ومع ذلك استطاعت شياطينهم
تصلهم إلى أشد أنواع المسكرات تأثيراً على العقل ليبتعدوا عن
واقعهم إلى عالم الخيال الملىء بالنشوة والطرب عن طريق
صناعة الأواني الخاصة التي يسرع فيها غليان النبيذ ولا يعلم به
قال الإمام النووي: (١) وهذه الأوعية - المذكورة بعد - يشتمل
- أي الخمر - ولا يعلم به بخلاف الأسقية من الأدم. أهـ

وأنكر فيما يلي أشهر أنواع الأواني التي عرفوها لتخزين
وصناعة الخمر لما ورد بشأنها من أحكام فقهية.

١- التور.

تقول: (٢) تار الماء ونحوه - توراً: جرى. والتارة: المسند
والحين. ويقال: فعلته تارة هنا وتارة هناك. والجمع: تار
وتارات.

والمقصود بالتور هنا. (٣) وعاء من حجارة أو من نحاس أو من

١- روضة الطالبين للنووي ١٠ / ١٦٨ ط ثانية المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٥ هـ
١٩٨٥ م.

٢- المعجم الوجيز ص ٧٩، تاج العروس ٣ / ٧٠، القاموس المحيط ١ / ٣٨٠.

٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ١٠ / ٤٩ دار المعرفة للطباعة
والنشر ببيروت، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ٨ / ٣١٩ ط
سادسة المطبعة الكبرى الأميرية ١٣٠٥ هـ، وهامشه صحيح مسلم بشرح النووي
ص ٢٣٦، ٢٣٧ المطبعة الأميرية ١٣٠٥ هـ.

خشب قال أشعث: والتور: من لحاء الشجر.

ويقال: لا يقال له توراً إلا إذا كان صغيراً.

وقيل: هو قدح كبير كالقدر.

وقيل: مثل الطست.

وقيل: كالإجانة - وهي كسر الهمزة وتشديد الجيم وبعد الألف نون: وعاء، ذكر البخاري هذا الوعاء تحت عنوان: باب الانتباز في الأوعية والتور. وقال ابن حجر العسقلاني والقسطلاني: هم من عطف الخاص على العام لأن التور من جملة الأوعية، وهو بفتح المثناه.

وورد اسم التور في حديث أبي حازم سلمة بن دينار قال: (١) سمعت سهلاً - هو ابن سعد الأنصاري المدني آخر من مات بالمدينة من الصحابة - يقول: "أتى أبو أسيد الساعدي فدعا رسول الله ﷺ في عرسه وكانت امرأته خادمهم وهي العروس". قال: أتدرون ما سقت رسول الله ﷺ؟ أنقعت له تمرات من الليل في تور".

وعند ابن أبي شيبة في رواية أشعث عن أبي الزبير عن جابر كان النبي ﷺ ينبذ له في سقاء فإذا لم يكن سقاء ينبذ له في تور. وفي صحيح مسلم (٢) عن أبي الزبير عن جابر قال: كان ينتبذ

١- الحديث في صحيح البخاري - فتح الباري ١٠ / ٤٩، وصحيح مسلم شرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٤٧.

٢- صحيح مسلم شرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٣٦.

لرسول الله ﷺ في سقاء فإذا لم يجدوا سقاء نبذ له في تور من حجارة.

وفي رواية "تور من برام" قال النووي: وهو بمعنى قوله مسورة حجارة.

٣- السقاء.

السقاء: (١) بتشديد السين المكسورة: وعاء من جلد يكون للمساكين واللبن. والجمع: أسقية.

قال ابن حجر العسقلاني: (٢) إطلاق السقاء على كل ما يستعمل منه جائز، واختصاص اسم الأسقية بما يتخذ من الأدم إنما هو بالعرف.

وقال ابن السكيت: السقاء: يكون للبن والماء. والرطبية بالواو: للبن خاصة. والنحي: بكسر النون وسكون المهملة للسمن. والقربة: للماء.

وورد ذكر السقاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه في البخاري (٣) قال: "لما نهى النبي ﷺ عن الانتباز في الأسقية. قيل للنبي ﷺ: ليس كل الناس يجد سقاء فرخص لهم في الجر غير المزفت".

١- المعجم الوجيز ص ٣١٥ ويلاحظ أن سقاء الأدم لم يكن من أوعية صناعة الخمر عند العرب كما ذكر النووي ولكن ذكرت تفسيره من أجل ورود ذكره في الحديث.

٢- فتح الباري ١٠ / ٥٢، ٥٣. وأيضا إرشاد الساري ١٠ / ٣٢٠.

٣- المرجعين السابقين.

يقول ابن حجر العسقلاني: وقد تفرقت البخاري لما في هذه الرواية فقال بعد سياق الحديث: حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال عن الأوعية، وهذا هو الراجح، وهو الذي رواه أكثر أصحاب ابن عيينه عنه كأحمد والحميدي في مسنديهما وأبي بكر بن شيبه وابن أبي عمير عند مسلم وغيرهم.

وقال عياض: ذكر الأسقية وهم من الرواي وإنما هو عن الأوعية، لأنه ﷺ لم ينفق عن الأسقية وإنما عن الظروف وأباح الانتباز في الأسقية فقل له: ليس كل الناس يجد سقاء فاستثنى ما يسكر. قال: ويحتمل أن تكون الرواية في الأصل كانت لما نهى عن النبيذ إلا في الأسقية فسقط من الرواية. اهـ.

وقال ابن التين: معناه لما نهى عن الظروف إلا الأسقية وهو عجيب.

وقال الحميدي: لعله نقص من لفظ المتن وكان في الأصل. لما نهى عن النبيذ إلا في الأسقية - وهو أقر. قال ابن حجر: ويظهر لي: أن لا غلط ولا سقط وإطلاق السقاء على كل ما يسقى منه جائز فتقوله: نهى عن الأسقية بمعنى الأوعية لأن المراد بالأوعية الأوعية التي يستقى منها واختصاص اسم الأسقية بما يتخذ من الأدم إنما هو بالعرف. اهـ.

٣- الدباء.

وهو (١) بضم الدال وتشديد الباء والمد وحكى القصر - القصرع
اليابس المسمى باليقطين.

والمراد: الوعاء المتخذ منه.

وورد ذكر الدباء في أحاديث كثيرة أذكر منها ما أخرجه
البخارى ومسلم عن إبراهيم النخعي (٢) قال: قلت للأسود بن يزيد:
هل سألت عائشة أم المؤمنين عما يكره أن ينتبذ فيه. قالت: نهانا
في ذلك أهل البيت أن ننتبذ في الدباء والمزفت. قلت: أما ما
نكرت الجر والحنتم؟ قال: إنما أحدثك ما سمعت أحدثك ما لم
أسمع.

٤- المزفت.

وهو (٣) بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الفاء مفتوحة - وهو
المطلى بالزفت، وهو القار.

١- قال الزمخشري: الدباء: لامة همزة لأنه لم يعرف انقلاب لامة عن واو أو ياء.
وأخرجه الهروي في باب فعال على أن الهمزة زائدة. وأخرجه الجوهري في
المعتل على أن الهمزة منقلبة - المعجم الوجيز ص ٢١٩، الروض النضير لشرف
الدين الحسين محمد أحمد بن الحسين اليمنى ٣ / ٣٤٤ مكتبة المؤيد، المغنى
والشرح الكبير لابن قدامة المقدسى ١٠ / ٣٣٧ ط أولى دار الفكر بيروت
١٤٠٤هـ، إرشاد السارى ٨ / ٣٢٠، فتح البارى ١٠ / ٥٣، المنتقى شرح موطأ
مالك للباغى الأندلسى ٣ / ١٤٨ ط أولى دار الكتاب العربى بيروت ١٣٣٢هـ،
روضة الطالبين ١٠ / ١٦٨، مجمع الأنهر لداماد أفندى ٢ / ٥٣٧ دار الطباعة
العامة ١٣١٦هـ.

٢- فتح البارى ١٠ / ٥٣، صحيح مسلم بشرح النووى هامش إرشاد السارى ٨ / ٢٣٠.

٣- مادة الزفت: المعجم الوجيز ص ٢٨٩، القار: المعجم الوجيز ص ٥٥٢.

والقار أو الزفت: مادة سوداء صلبة تسيلها السخونة، تتخلف من تقطير المواد القطرانية.

والمقصود بالإناء المزفت: (١) الإناء المطلى بالزفت أو القار ويسمى أيضاً المقير.

يقال: جرة مزفته أى: مطلية بالزفت، وجرة مقيرة أى: مطلية بالقار. والزفت والقار واحد.

والجر: (٢) بفتح الجيم وتشديد الراء جمع جرة: إناء يتخذ من فخار.

وقد ورد ذكر المزفت فى كثير من الأحاديث منها ما ذكر فى الدباء ومنها ما أخرجه مسلم عن ثمامة بن حزن القشيري قال: (٣) لقيت عائشة فسألته عن النبيذ؟ فحدثتني "أن وفد عبد القيس قدموا على النبي ﷺ فسألوا النبي ﷺ عن النبيذ فنهاهم أن ينتبذوا فى الدباء والنقير والمزفت والحنتم".

وفى رواية ابن سويد جعل مكان المزفت "المقير".

٥- النقير.

هو (٤) بفتح النون وكسر القاف: نقرة صغيرة فى ظهر النواة.

١- المنتقى شرح موطأ مالك ٣ / ١٤٨، المغنى والشرح الكبير ١٠ / ٣٣٧، الروض النضير ٣ / ٣٤٤، روضة الطالبين ١٠ / ١٦٨، مجمع الأنهر ٢ / ٥٧٣.

٢- إرشاد السارى ٨ / ٣٢٠ وفى المعجم الوجيز: الجرة: إناء من خزف والجمع: جرو وجرار - ص ١٠٠.

٣- صحيح مسلم شرح النووى هامش إرشاد السارى ٨ / ٢٣١.

٤- المعجم الوجيز ص ٦٣٠، تاج العروس ٣ / ٥٨١، القاموس المحيط ٢ / ١٤٧.

يقال: نقر عن الأمر - نقرأ أى: بحث عنه - وفى الحجر: كسبه فيه، ونقر الشيء: حفره بالمنقار.

والمقصود بإناء النقير: (١) ما تخذ من أصل خشبة تنقر حتى تصبح كالوعاء فينتبذ فيه فيشتد نبيذه.

قال الإمام النووى: (٢) هو جذع ينقر ويتخذ منه إناء.

وفسره الإمام زيد بن علىّ بأنه: (٣) الإناء المتخذ من أصل النخل.

وورد ذكر النقير فى عدة أحاديث عدا ما ذكر منها ما أخرجه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما (٤) قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أنهاكم عن الدباء والحنتم والنقير والمقير".

وفى رواية حماد جعل مكان المقير "المزفت".

وأخرجه الطحاوى عن أبى سعيد الخدرى قال: إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قالوا: يا نبي الله جعلنا الله فداك ما يصلح لنا من الشربة؟ قال: "لا تشربوا فى النقير". قالوا: يا نبي الله جعلنا الله فداك، لا ندرى ما النقير؟ قال: "نعم، الجذع، ينقر وسطه، ولا فى الدباء ولا الحنتمة".

١- المغنى والشرح الكبير ١٠ / ٣٣٧، الروض النضير ٣ / ٣٤٤، مجمع الأنهر ٥٧٣.

٢- روضة الطالبين ١٠ / ١٦٨.

٣- الروض النضير ٣ / ٣٤١، ٣٤٤.

٤- صحيح مسلم بشرح النووى هامش إرشاد السارى ٨ / ٢٣١.

٦- الحنتم.

هو^(١) بفتح الحاء وسكون النون وفتح التاء - يطلق على كل أسود أو أخضر كما يطلق على السحاب الأسود، وكذلك على شجرة الحنظل. والجمع: حناتم.

واختلف الفقهاء في بيان المقصود بإناء الحنتم على قولين:

الأول: أن المقصود بها: الجرة. وهي الإناء المتخذ من الخزف أو الطين. والجمع: جرار وجر.

وهؤلاء اختلفوا في شكل تلك الجرار:

قال النووي:^(٢) ذهب الأكثرون من اللغويين وأهل الغريب والمحدثين والفقهاء إلى أنها الجرار الخضراء، وقيل: الحمراء، وقيل: البيض.

قالوا: أصل الحنتم: السحاب الأسود وكل أخضر عندهم أسود، فسموا الجرار الخضراء: حناتم. وروى مسلم^(٣) من حديث نصر بن علي الجهضمي "أنهاكم عن الدباء والحنتم والنقىير والمقىير

١- المعجم الوجيز ص ١٧٤، تاج العروس ٨ / ٢٦٤، القاموس المحيط ٤ / ١٠٢.
٢- صحيح مسلم، بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٢٩، ٢٣٠، روضة الطالبين ١٠ / ١٦٨، فتح الباري ١٠ / ٥٤. وأنظر أيضاً: المعنى والشرح الكبير ١٠ / ٣٣٧، الروض النضير ٣ / ٣٤٤ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى البحر ٢ / ٥٧٣. ويقول: والحنتم هو الجرة الخضراء وقيل الحمراء ويؤدى بها من نواحي اليمن - المرجع المذكور.

٣- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٢٩. والمزادة المحبوبة أي الوعاء المتخذ من الأرض الغليظة أو التراب.
جاء في المعجم الوجيز: المزادة: وعاء الزاد والجمع: مزاود- ص ٢٩٦. والجبوب: الأرض الغليظة أو التراب. - ص ٩١.

على الجهضمي "أنهاكم عن الدباء والحنتم والنقير والمقير والحنتم
المزادة المحبوبة ولكن اشرب في سقائك وأوكه".
قال النووي: هكذا هو في جميع النسخ ببلادنا والحنتم: المزادة
المحبوبة.

وقال القاضي: وقع في بعض النسخ "والحنتم والمزادة
المحبوبة" قال: وهذا هو الصواب والأول تغيير ووهم. قال: وكذا
ذكره النسائي "وعن الحنتم وعن المزادة المحبوبة" وفي سنن أبي
داود "والحنتم والدباء والمزادة المحبوبة".

قال: ورواه بعضهم "المخنوثة" بخاء ثم نون وبعد الواو وثاء
كأنه أخذه من ختات الأسقية المذكورة في حديث آخر، وهذه
الرواية ليست بشيء، والصواب الأول أنها بالجيم وأصل الجيب:
القطع.

وروى البخاري عن الشيباني قال: (١) سمعت عبد الله بن أبي
أوفى رضي الله عنه قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجر الأخضر. قلت: أنشرب في
الأبيض؟ قال: لا.

يقول ابن حجر: يعنى: أن حكمه حكم الأخضر. فدل على أن
الوصف بالخضرة لا مفهوم له وكان الجرار الأخضر حينئذ كانت
شائعة بينهم فكان ذكر الأخضر لبيان الواقع لا للاحتراز.

وقال ابن عبد البر: هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال
كأنه قيل: الجر الأخضر فقال: لا تتبذوا فيه. فسمعه الراوي

١- فتح الباري ١٠ / ٥٤.

فقال: نهى عن الأخضر. وقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه:
 نهى عن نبيذ الجر. قال: والجر كل ما يصنع من مدر. اهـ.
 قال النووي: (١) هذا تصريح من ابن عباس بأن الجر يدخل في
 جميع أنواع الجرار المتخذة من المدر الذي هو التراب. اهـ.
 قال ابن حجر: قلت: وقد أخرج الشافعي (٢) عن سفيان عن أبي
 إسحاق عن ابن أبي أوفى: نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر
 الأخضر والأبيض والأحمر. فإن كان محفوظاً ففي الأول
 اختصار.

الثاني: أن المقصود بها: البرنية وهي - بفتح الباء وسكون
 الراء وكسر النون وتشديد الياء المفتوحة - إناء واسع الفم من
 خزف زجاج ثخين. والجمع: براني - بفتح الباء وتخفيف
 الراء. (٣) أو البراني: القلال الأخضر أو الأحمر. (٤) وإلى هذا ذهب
 الإمام زيد بن علي. (٥) وقال إبراهيم الحربي وثابت (٦): وهي
 المزادة التي قطع رأسها فصارت كهيئة الدن.

- ١- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٢٣٥/٨ والمدر: الطين اللزج
 المتماسك. والقطعة منه: مدرة. وأهل المدر: سكان البيوت المبنية، خلاف أهل
 الوبر وهم البدو سكان الخيام - المعجم الوجيز ص ٥٧٦.
- ٢- الحديث في مسند الإمام الشافعي ص ٢٨٢ ط أولى دار الكتب العلمية - بيروت
 ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٣- المعجم الوجيز ص ٤٧.
- ٤- الروض النضير ٣٤٤/٣ والقلال والقلل: جمع قلة وهي إناء من الفخار يشرب
 منها - المعجم الوجيز ص ٥١٣.
- ٥- الروض النضير ٣٤١/٣ ، ٣٤٤.
- ٦- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٢٣٠/٨. وقال صاحب الروض
 النضير: قال الحربي هي الجرار المزفتة - الروض النضير ٣٤٤/٣.

وقيل: (١) هي التي قطع رأسها وليست لها عزلاء من النساء
يتنفس الشراب منها فيصير شرابها مسكرا ولا يدرى به.

تفسير ابن عمر:

روى مسلم في صحيحه عن عمرو بن مرة قال: حدثني
قال: قلت لابن عمر: حدثني بما نهى عنه النبي ﷺ من الأشربة
بلغتك وفسره لي بلغتنا فإن لكم لغة سوى لغتنا؟ فقال: قال
رسول الله ﷺ عن الحنتم، وهي الجرة وعن الداء، وهي:
وعن المزفت، وهو: المقير، ونهى عن النقير، وهي النخلة
نسحا وتتقر نقرا وأمر أن ينتبذ في الأسقية".

١- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٣٠.

الفروع الثاني

الانتباز في أنية الفمر

تحرير محل النزاع.

لا خلاف بين الفقهاء في حل اتخاذ الأواني من كل طاهر (١) كالزجاج والخزف والخشب والقرع وغير ذلك.

ولا خلاف أيضاً بينهم في حل استعمالها في الأغراض المباحة كالطعام والشراب وغيرهما، ولا خلاف على جواز الانتباز في السقية. لكن الخلاف جرى في خصوص الأواني التي اشتهرت في صنع وتخزين الخمر هل يجوز الانتباز فيها أم لا؟ على معنى أن يجوز نقع التمر والزبيب وغيرهما وأن يجوز وضع العصير الطازج فيها أم لا؟

سبب الخلاف.

وسبب اختلاف الفقهاء في ذلك يرجع إلى ما صح عن النبي ﷺ أنه نهى عن الانتباز في الأوعية التي كانوا ينبذون فيها كالدباء والحنتم والنقير.

١- يستثنى استعمال الأنية المتخذة من النقدين للنهي عن ذلك، وقد روى حذيفة ابن اليمان أن النبي ﷺ قال: "لا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة"، وهل النهي للتحريم أو الكراهة قولان، والقول الجديد للشافعي أنه للتحريم - المهذب لابن إسحاق ١ / ١١ مطبعة عيسى البابي الحلبي، روضة الطالبين ١ / ٤٤.

ورواية عن الإمام أحمد،^(١) وبه قال الثوري.^(٢)

المذهب الثالث: قال بتحريم الانتباز فيها مطلقاً وهو قول ابن عمر، وأبي سعيد الخدري،^(٣) وروى عن عمر بن الخطاب، وعطية، وابن عباس، واختلف التابعون أيضاً،^(٤) واختار هذا القول البخاري.

الأدلة:

أنكر هنا أدلة من ذهب إلى الحل وأدلة من ذهب إلى التحريم. وأما من ذهب إلى الكراهة فقد قالوا بجواز الانتباز في تلك الأوعية لكن مع الكراهة للاحتياط وخشية أن تعقد تلك الأوعية فيها.

أولاً: دليل من ذهب إلى حل الانتباز في كل الأسقية مع استثناء بالسنة والمعقول:

- ١- المغنى والشرح الكبير - المرجع السابق.
- ٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٠ / ٥٠، بداية المجتهد ١ / ٤٧٤.
- ٣- في غير الجرار - المنتقى شرح موطأ مالك - المرجع السابق.
- ٤- المحلى ٨ / ٢٩٨، الروض النضير ٣ / ٣٤٦، فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٠ / ٥٠.
- ٥- يقول ابن حجر العسقلاني: وظاهر صنيعه - أي البخاري - أنه يرى أن عمود الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى يقصد أحاديث النهي عن المزفت والدباء والجر الأخضر التي ورد ذكرها في أحاديث ابن عمر وعطية وعائشة رضي الله عنهم. ثم قال: وذهب مالك إلى ما دل عليه صنيع البخاري - فتح الباري ١٠ / ٥٠.

١ - دليل السنة.

استدلوا من السنة بأحاديث كثيرة انكر منها ما يلي:

١- ما روى عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "تهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكرا".

رواه مسلم،^(١) وفي رواية النسائي^(٢) "كنت نهيتكم عن الوعية فانتبذوا فيما بدا لكم، وإياكم وكل مسكر".

وفي رواية عند مسلم أيضا^(٣) "تهيتكم عن الطروف وأن الطروف - أو ظروفًا - لا يحل شيئًا ولا يحرمه وكل مسكر حرام".

وفي رواية عنده أيضا "كنت نهيتكم عن الأشربة في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا". قال القاضي:^(٤) هذه الرواية الأخيرة فيها تغيير من بعض الرواة وصوابه "كنت نهيتكم عن الشربة إلا في ظروف الأدم" فحذف لفظ إلا التي هي للاستثناء ولا بد منها.

قال: والرواية الأولى فيها تغيير أيضا لم تنزل مباحة مأنونا

١- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٣٧.

٢- سنن النسائي ٨ / ٣١١ دار إحياء التراث العربي ببيروت، وراوه أيضا ابن حزم في المحلى ٨ / ٢٩٦.

٣- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٣٧، السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٣١١ ط أولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٤هـ.

٤- صحيح مسلم بشرح النووي - المرجع السابق ٢٣٨.

فيها وإنما نهى عن غيرها من الأوعية كما قال في الرواية الأولى "كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في سقاء" فالحاصل أن صواب الروايتين: كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في سقاء فانتبذوا واشربوا في كل وعاء وما سوى هذا تغيير من الرواية والله أعلم. ١ هـ.

ووجه الاستدلال من هذا الحديث بعد هذا البيان السدي وضحه القاضي: أن الرسول ﷺ أخبر الصحابة رضوان الله عليهم بنهيه عن الانتباز في أوعية الخمر ثم رفع عنهم هذا الحكم بقوله "فانتبذوا فيما بدا لكم"، وهذا ظاهر جداً في نسيء حكم النهي السابق، وحتى لا يظن أحد أن الترخيص بالنسيء الشديد المسكر قال: "وإياكم وكل مسكر"، ولذلك قال في رواية أخرى "وأن الظروف - أو وأن ظرفاً - لا يحل شيئاً ولا يحرمه وكل مسكر حرام".

ب- ما روى عن جابر رضي الله عنه قال: (١) نهى رسول الله ﷺ عن الظروف. فقالت النصارى: أنه لا بد بنا منها قال: فلا إذا.

ووجه الاستدلال من هذا الحديث: أنه ﷺ لما نهى عن الانتباز في تلك الظروف التي تستعمل في صنع وتخزين الخمر، اشتكت الأنصار حاجتها لهذا النبيذ وفي النهي تضيق وخرج. فقال ﷺ: فلا إذا رافعا بذلك حكم النهي.

١- رواه البخاري في صحيحه - هامش فتح الباري ٥١/١٠، المحلى ٢٩٧/٨، شرح معاني الآثار ٢٢٨/٤، سنن النسائي ٣١٢/٨، سنن أبي داود ٩٨/٤ رقم ٣١٩٩ ط أولى دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٣م، السنن الكبرى ٣١٠/٨.

يقول ابن حجر العسقلاني: (١) في رواية لأحمد في قصة وفد عبد القيس: فقال رجل من القوم يا رسول الله: إن الناس لا ظروف لهم؟ فقال: اشربوا إذا طاب فإذا خبث فنروه.

وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث الأشج العصري أن النبي ﷺ قال لهم: مالي أرى وجوهكم قد تغيرت؟ قالوا: نحن بارض وخمة وكنا نتخذ هذه الأنبذة ما يقطع اللحمان في بطوننا، فلما نهينا عن الظروف فذلك التي ترى في وجوهنا. فقال النبي ﷺ: "إن الظروف لا تحل ولا تحرم ولكن كل مسكر حرام".

وقول النبي ﷺ في الحديث الذي معناه "فلا إذا" أي إذا كان كذلك لابد لكم منها فلا تدعوها "إذا" جواب وجزاء.

وحاصله أن النهي كان ورد على تقدير عدم الاحتياج. أو وقع وحى في الحال بسرعة. أو كان الحكم في تلك المسألة مفوضاً لرأيه ﷺ.

وهذا الاحتمالات ترد على من جزم بأن الحديث حجة في أنه ﷺ كان يحكم بالاجتهاد. ١ هـ كلام ابن حجر.

ب- ما رواه زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنهم قال (٢) نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الأضاحي أن تدخرها فوق ثلاثة أيام، ونهى أن تنبذ في الدباء والنقيير

- فتح الباري ١٠ / ٥١.

- الروض النضير ٣ / ٣٤١، سنن النسائي ٨ / ٣١١، السنن الكبرى ٨ / ٣١١.

والمزفت والمقير والحنتم، ونهى عن زيارة القبور.

قال: فلما كان من بعد ذلك قال: "أيها الناس إني كنت نهيتمكم عن لحوم الأضاحي أن تدخروها فوق ثلاثة أيام، وذلك لئلا يذبحها المسلمون لتواسعوا بينكم، فقد وسع الله عليكم فكلوا وأطعموا وادخروا. ونهيتمكم أن تتبذروا في الدباء والنقير والمزفت والحنتم، وإن الإناء لا يحل شيئاً ولا يحرمه، ولكن من أيسر ذلك وكل مسكر. ونهيتمكم عن زيارة القبور، وذلك أن المشركين كانوا يأتونها فيعكفون عندها ويقولون هجراً من القول، فلو فعلوا كفعلهم، ولا بأس بإتيانها، فإن في إتيانها عظة ما لم تقولوا هجراً. وأخرج الطحاوي^(١) عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ "إني كنت نهيتمكم عن الأوعية فاشربوا فيما بدا لكم وإياكم وكل مسكر".

ووجه الاستدلال من هذا الحديث واضح أيضاً كسابقه.

د- ما رواه أبو الزبير عن جابر^(٢) قال: "كان ينتبذ لرسول الله ﷺ في سقاء فإذا لم يجدوا سقاء نبذ له في تور من حجارة".

ووجه الاستدلال من هذا الحديث كما يقول الإمام النووي^(٣) فيه التصريح بنسخ النهي عن الانتباز في الأوعية الكثيفة كالدباء والحنتم والنقير وغيرها، لأن تور الحجارة أكثف من هذه كلها وأولى بالنهي منها، فلما ثبت أنه ﷺ انتبذ له فيه دل

١- شرح معاني الآثار ٤/ ٢٢٧، سنن النسائي ٨/ ٣١١.

٢- رواه مسلم - صحيح مسلم هامش إرشاد الساري ٨/ ٢٣٦، سنن النسائي ٨/ ٣٠٩.

٣- صحيح مسلم بشرح النووي ٨/ ٢٣٧.

على النسخ وهو موافق لحديث بريدة عن النبي ﷺ "كنت نهيتكم" إلى آخره كما سبق ذكره. ١هـ.

هـ- ما أخرجه الطحاوي^(١) عن مسروق بن الأجدع عن ابن مسعود عن النبي ﷺ مثل حديث عليّ الذي ذكره الطحاوي وزاد "إلا إن وعاء لا يحرم شيئاً".

و- وأخرج الطحاوي^(٢) عن عبد الله بن المغفل قال: شهدت رسول الله ﷺ حين نهى عن نبيذ الجر، وشهدته حين أمر بشربه وقال "اجتنبوا السكر".

ز- وأخرج الطحاوي^(٣) عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال: لما قفل وفد عبد القيس قال النبي ﷺ "كل امرئ جسيب نفسه لينتبذ كل قوم فيما بدا لهم".

ح- ما رواه الطحاوي^(٤) عن الربيع قال: دخلت على أنس فرأيت نبيذة في جرة خضراء.

و عن حصاد بن أبي سليمان قال: دخلت على أنس بن مالك بواسطة القصيب فرأيت نبيذة في جرة خضراء ينبذ له فيها.

يقول الطحاوي: (٥) فثبت بهذه الآثار نسخ ما تقدمها من نهى.

١- شرح معاني الآثار ٤ / ٢٢٨.

٢- شرح معاني الآثار ٤ / ٢٢٩، ونحوه عند أبي داود ٤ / ٩٩ حديث ٣٧٠١.

٣- المرجع السابق.

٤- المرجع السابق، وأخرج عبد الرزاق ذلك عن ابن مسعود - المصنف لابن همام ٩ / ٢٠٧ رقم ١٦٩٥١ ط أولى المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٥- المرجع السابق.

وهذا أنس بن مالك ينبذ في الظروف وهو واحد من روى رسول الله ﷺ النهي عن الانتباز فيها، فدل على ثبوت نسخ ذلك.

٢- دليل المعقول.

والدليل من المعقول من وجهين:

الأول: أن الانتباز في تلك الأوعية الكثيفة كالديباء والحنطة وغيرها يخشى منه فساد النبيذ باشتداده دون أن يعلم. فكان النهي من باب الاحتياط والمحافظة على العصير، لا من أجل استعمالها في ذلك محرم، فإذا أمكن المحافظة على العصير من الفساد فلا حرج في استعمالها.

الثاني: أن المعنى في النهي عن هذه الأوعية كان لإبعاد المسلمين عن الخمر بالكلية، إذ كانوا حديث عهد بالإسلام وكانوا في الجاهلية من المدمنين لها. فلما نزل التحريم كان لابد من همه جماعية لتنفيذ شرع الله تعالى، والانتباز في مثل هذه الأوعية ومشاهدتها لها تذكرهم بنشوة الأنبذة المسكرة وطريقتها وقد يضعفون أمام أنفسهم فيتركون النبيذ يشتد، فكان لزاما من كسرها وعدم استعمالها.

فلما انتصروا على هواهم وتركوها خوفا من الله تعالى ورسخ الحكم الشرعي بتحريم المسكرات، رخص الرسول ﷺ في استعمال أنيتها لأن الإناء لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل مسكر حرام.

ثانيا: دليل من ذهب إلى التحريم.

استدل من ذهب إلى تحريم الانتباز في أنية الخمر مطلقا بالسنة

صححة عن النبي ﷺ ومما روى عن الصحابة والذكر منه ما

- ما روى عن عباد وحماد ان زُيد عن ابي حمزة قال: (١) سمعت ابن عباس يقول: قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: "أنهاكم عن الدباء والمزادة المحبوبة وكل شيء صنع من مدر، والجر".

وأخرج عبد الرازق عن ابن جريح قال: (٢) أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبره وحسنا أخبرهما أن أبا سعيد الخدري أخبره "أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قالوا: يا نبي الله: جعلنا الله فداك، ماذا يصلح لنا من الشربة؟ فقال: لا تشربوا في النقيير. قالوا: يا نبي الله: جعلنا الله فداك، أو تدرى ما النقيير؟ قال: نعم، الجذع ينقر وسطه، ولا الدباء، ولا الحنتمة، وعليكم بالموكا".

- ما روى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة (٣) عن النبي ﷺ أنه: نهى عن المزفت والحنتم والنقيير".

قال: قيل لأبي هريرة: مال الحنتم؟ قال: الجرار الخضر.

وفى رواية عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لو وفد عبد القيس:

- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٣١. وذكر النسائي الحديث

عن أبي هريرة - سنن النسائي ٨ / ٣٠٩.

- المصنف ٩ / ٢٠٠ رقم ١٦٩٢٩.

- صحيح مسلم بشرح النووي - المرجع السابق ص ٢٢٩، المحلى ٨ / ٢٩٧ المنتقى ٣ / ١٤٨، سنن النسائي ٨ / ٣٠٥.

"أنهاكم عن الدباء والحنتم والنقير والمقير. والحنتم. المسحوق. المجبوبة. ولكن اشرب في سقائك وأوكه".

٣- ما روى عن نافع عن ابن عمر (١) أن رسول الله ﷺ خطب الناس في بعض مغازيه قال ابن عمر: فأقبلت نحوه فأنصرف قبل أن يبلغه. فسألت ماذا قال؟ قالوا: "نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت".

وفي رواية عن طاوس قال: قال رجل لابن عمر: انبهي النبي ﷺ عن نبيذ الجر؟ قال: نعم ثم قال طاوس: والله انبهي سمعته منه.

٤- ما روى عن عبد الله بن عمرو قال: (٢) "لما نهى النبي ﷺ عن الأسقية قيل للنبي ﷺ: ليس كل الناس يجد سقائهم فرخص لهم في الجر غير المزفت".

ونص رواية مسلم (٣) "لما نهى رسول الله ﷺ عن النبيذ في الأوعية قالوا: ليس كل الناس يجد فأرخص لهم في الجر غير المزفت".

١- المراجع السابقة - وتوجد روايات أخرى كثيرة عند مسلم عن ابن عمر.
٢- صحيح البخاري هامش فتح الباري ١٠ / ٥٢ وقال ابن حجر: عبد الله بن عمر أي ابن العاص كذا في جميع نسخ البخاري ووقع في بعض نسخ مسلم عبد الله بن عمر بضم العين وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجياني.
٣- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٣٩ - والراوى عبد الله عمرو.

٥- ما روى عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري (١) "أن رسول الله ﷺ نهى عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت".

٦- ما روى عن إبراهيم النخعي (٢) قال: قلت للأسود: هل سألت أم المؤمنين عما يكره أن ينتبذ فيه؟ قال: نعم. قلت يا أم المؤمنين أخبريني عما نهى عنه رسول الله ﷺ أن ينتبذ فيه. قالت: نهانا أهل البيت أن ننتبذ في الدباء والمزفت. قال: قلت له: أما ذكرت الحنتم والجر؟ قال: إنما أحدثك ما سمعت، أحدثك ما لم أسمع؟

وذكر مسلم روايات بمثل تلك الرواية عن عائشة رضي الله عنها.

٧- ما روى عن عليّ رضي الله عنه. قال: نهى النبي ﷺ عن الدباء والمزفت.

٨- ما رواه الشيباني قال: (٣) سمعت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه. قال: نهى النبي ﷺ عن الجر الأخضر. قلت: أنشرب في البيض؟ قال: لا.

٩- قال أبو الزبير: (٤) سمعت جابر بن عبد الله يقول: نهى

١- صحيح مسلم - المرجع السابق ص ٢٣٢، والمطلى ٢٩٧ / ٨ والحديث في صحيح البخاري هامش فتح الباري ١٠ / ٥٣ - يقول ابن حجر: والأسود: هو ابن يزيد النخعي وهو خال إبراهيم الراوي عنه.

٢- صحيح مسلم - المرجع السابق ص ٢٣٠. المطلى ٢٩٧ / ٨.

٣- صحيح البخاري هامش فتح الباري ١٠ / ٥٣، المطلى ٢٩٧ / ٨، صحيح مسلم هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٢٩، سنن النسائي ٨ / ٣٠٥.

٤- صحيح البخاري هامش فتح الباري ١٠ / ٥٤، المطلى ٢٩٧ / ٨، سنن النسائي ٨ / ٣٠٤.

رسول الله ﷺ عن الجر والمزفت والنقير وكان رسماً
ﷺ إذا لم يجد شيئاً ينتبذ له نبذ له في تور من حجارة.

١٠- ما روى عن شهاب (١) عن انس بن مالك انه اخبره
رسول الله ﷺ نهى عن الدباء والمزفت ان ينبذ فيه.

وفي رواية قال: واخبره ابو سلمة انه سمع ابا هريرة
يقول: قال رسول الله ﷺ: "لا تنتبذوا في الدباء ولا في
المزفت ثم يقول ابو هريرة: واجتنبوا الحناتم".

١١- ما روى عن صفية أم المؤمنين (٢) رضى الله عنها قالت
نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر. ومثله عن ابن الزبير.

١٢- وأخرج الطحاوى (٣) عن سلمة بن كهيل قال: سمعت ابا هريرة
الحكم قال: سألت ابن عباس عن النبيذ: نهى رسول الله ﷺ
عن نبيذ الجر والدباء والمزفت.

قال: وسألت ابن الزبير فقال: مثل ذلك. قال: وسألت ابن
عمر فقال: نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر والدباء
والمزفت. قال: واخبرني أخى عن أبى سعيد الخدرى عن
النبي ﷺ مثل ذلك.

ووجه الاستدلال من هذا كله كما يقول ابن حزم: أن هؤلاء
أحد عشر صحابياً رووا عن النبي ﷺ النهى عن استعمال أنية

١- صحيح مسلم- المرجع السابق ٨ / ٢٢٧. سنن النسائي ٨ / ٣١٥.

٢- المحلى ٨ / ٢٧٩.

٣- شرح معانى الآثار ٤ / ٢٢٣، ٢٢٤.

الخمير مطلقا. ورواه عنهم أعداد كثيرة من التابعين. وهذا لقل تواتر. والواجبات العمل بموجبه.

يقول ابن حجر العسقلاني: (١) وقد أسند الطبري عن عمر ما يؤيد هذا وهو قوله: لأن أشرب من قمقم محمي فيحرق ما أحرق ويبقى ما أبقى أحب إلى من أشرب نبيذ الجر.

وعن ابن عباس: لا يشرب نبيذ الجر ولو كان أحلى من العسل.

مناقشة الأدلة

أولا: مناقشة دليل من قال بالحل.

يرد على أدلة القائلين بحل الانتباه في أوعية الخمر أن الترخيص في ذلك لم يرد إلى عن طريق بريدة وجابر وعليّ وابن مسعود وأبي هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن المغفل. ومن هؤلاء من روى النهي عنها.

بينما أحاديث النهي جاءت تواتراً عن طريق أحد عشر صحابياً ولا تتسخ إلا بتواتر مثلها.

وايضاً كما يذكر البخاري: (٢) أحاديث الحل تدل على عموم الرخصة وهذا العموم مخصوص بما ذكر في أحاديث النهي. جمعا بين الأدلة.

١- فتح الباري ١٠ / ٥٠.

٢- فتح الباري ١٠ / ٥٠.

ثم ورد عنه ﷺ إلغاء النهي وأذن في استعمالها فسيروا
المسكرات. فمن اعتبر ما روى ثانياً ناسخاً لما روى أولاً فسيروا
بحل استعمالها مطلقاً أو مع الكراهة، ومن لم يعتبر النسخ ثبت
على القول بالتحريم.

مذاهب الفقهاء.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: قال بجواز استعمالها في ذلك مطلقاً وأن النسخ
منسوخ وهو قول الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والمشهور عند
الحنابلة^(٣) وبه قال ابن حبيب من المالكية^(٤)، والزيدي^(٥)
والظاهرية^(٦) وهو قول مالك في الجرار خاصة^(٧).

المذهب الثاني: قال بكراهة الانتباز في تلك الأوعية، وهو قول
عن الإمام مالك^(٨).

- ١- الاختيار لابن مودود ٤ / ١٠١ ط ثلاثة دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت
١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢ / ٥٧٣، شرح معاني
الآثار للأزدي ٤ / ٢٢٩ مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة.
- ٢- روضة الطالبين ١٠ / ١٦٨، صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد
الساري ٨ / ٢٢٩.
- ٣- المغنى والشرح الكبير ١٠ / ٣٣٧.
- ٤- قال ابن حبيب: والتخليل أحب إلى فيها - المنتقى شرح موطأ مالك ٣ / ١٤٨.
- ٥- الروض النضير ٣ / ٣٤٦.
- ٦- المحلى لابن حزم الظاهري ٨ / ٢٩٦ مكتبة الجمهورية العربية ١٩٦٧ م.
- ٧- المنتقى شرح موطأ مالك ٣ / ١٤٨ وأما الحنتم فعن مالك روايتان.
- ٨- المنتقى شرح موطأ مالك - المرجع السابق. ويقول ابن رشد وهي رواية ابن
القاسم - بداية المجتهد لابن رشد ١ / ٤٧٤ ط رابعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي بمصر ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

الجواب عن هذه المناقشة.

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة بما يلي:

أولاً: أنه لا يقدح في النسخ ثبوته عن سبعة من الصحابة فكثيراً ما ورد نسخ المتواتر بالأحاد كحديث: "لا وصية لوارث" مع قوله تعالى: (١) ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (١٨٠).

وأيضاً فإن جمع التواتر يثبت بهذا العدد فيكون المتواتر قد نسخ بتواتر مثله.

ثانياً: أنه يستحيل الجمع بين هذه الأدلة بهذا الطريق لأن أدلة التحريم تنهى مطلقاً وأدلة الحل تنفى النهي مطلقاً والمحل واحد وهو الظروف الخاصة بالخمير. كما أن أحاديث النهي لم تشمل أنواع الظروف والبعض الآخر يذكر أنواعاً أخرى. أما أحاديث الترخيص فجاءت عامة لكل الظروف بنسخ حكم النهي.

وقال الحازمي متعقبا ما ذكره البخاري وهو قول مالك: (٢) ما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم ولفظه: نهيتكم عن الشربة إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير ألا تشربوا مسكراً. وطريق الجمع أن يقال: لما وقع النهي عاماً شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها.

١- سورة البقرة الآية ١٨٠.

٢- فاح الباري ١٠ / ٥١.

ثانياً: مناقشة دليل من قال بالتحريم.

نوقش دليل من قال بتحريم الانتباز في تلك الأوعية بما يشترط:
١- قال ابن بطال: (١) النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للثريفة.
فلما قالوا: لا نجد بداً من الانتباز في الأوعية. قال: "انتبذوا
وكل مسكر حرام". وهكذا الحكم في شيء نهى عنه بمعنى
النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة كما النهي عن الجلوس
في الطرقات. فلما قالوا: لا بد لنا منها. قال: "قاعطوا
الطريق حقها".

٢- وقال الخطابي: (٢) المعنى في النهي: أن العهد بإباحة الخمر
كان قريباً. فلما اشتهر التحريم أبيض لهم الانتباز في كل وعاء
بشرط ترك شرب المسكر. كأن من ذهب إلى استمرار
النهي لم يبلغه الناسخ.

وقال أيضاً معللاً ما ورد عن النهي عن الجرار: (٣) لم يطلق
الحكم في ذلك بالخضرة والبياض وإنما علق بالاسكار.
وذلك أن الجرار تسرع التغير بما ينبذ فيها فقد يتغير من
قبل أن يشعر به فنهوا عنها ثم لما وقعت الرخصة أنزل لهم
في الانتباز في الأوعية بشرط ألا يشربوا مسكراً.

٣- أن الأمر بالانتباز في الأسقية والنهي عن الانتباز في الدباء

١- فتح الباري ١٠ / ٥٠.

٢- المرجع السابق ص ٥١.

٣- المرجع السابق ص ٥٤.

والحنتم وغيرها ليس على سبيل الالتزام وإنما على سبيل الإرشاد.

قال الإمام النووي: (١) "ولكن أشرب في سفائك وأوكه" قال العلماء معناه: أن السقاء معناه: أن إذا أوكى أمنت مفسدة الاسكار لأنه متى تغير نبيذه واشتد وصار مسكرا شق الجلد الموكى فما لم يشقه لا يكون مسكرا بخلاف الدباء والحنتم والمزادة المجدوبة والمزفت وغيرها من الأوعية الكثيفة فإنه قد يصير فيها مسكرا ولا يعلم.

٤- حديث جابر الذي ذكره المانعون ينص على حل النبيذ في التور وهو ما كان من الحجارة. ونص الحديث: نهى رسول الله ﷺ عن الجر والمزفت والنقير وكان رسول الله ﷺ إذا لم يجد شيئا ينبذ له فيه نبذ له في تور من حجارة.

وهذا يلد على حل الانتباز في أوعية الخمر لكن الرسول ﷺ لم يكن يفضلها مع وجود الأسقية لليلة التي ذكرها الخطابي والنووي.

والتور إناء أشد من الدباء والحنتم، فإذا جاز الانتباز فيه ففي غيره من باب أولى.

يقول النووي عن هذا الحديث: (٢) فيه التصريح بنسخ النهي عن الانتباز في الأوعية الكثيفة كالدباء، والحنتم والنقير

١- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٢١.

٢- صحيح مسلم بشرح النووي - المرجع السابق ص ٢٢٧.

وغيرها. لأن تور الحجارة أكثف من هذه كلها وأولى بالنهي
منها، فلما ثبت أنه ﷺ انتبذ له فيه دل على النسخ.

هـ- إن النهي عن الانتباز في تلك الأوعية - بعد استقرار
الأحكام - لا معنى له. لا يحل شيئا ولا يحرمه. وقد كان
النهي عنها مسألة وقتية بمناسبة وضع فصل بين حياة
الجاهلية وفيها استباحة الخمر وبين حياة الإسلام وبها تحريم
للخمر. أو أن النهي كان لكرهة إسراع الفساد فيها أما
غيرها فتحفظ بصلاحية النبيذ والعصير مدة أطول.

الترجيح.

بعد عرض أقوال وأدلة الفقهاء في هذه المسألة. تتضح قوة
قول القائلين بحل الانتباز في تلك الأواني التي اشتهرت عند
العرب في صنع الخمر. وذلك لصحة أدلتهم وسلامتها من
المعارضة وأنها ناسخة لدليل النهي السابق. وفي هذا حفظ لمال
المسلمين وعدم إهدارها.

لمن إذا كان في استعمال تلك الأواني معنى لتعليم الخمر أو
الدعاية لها حرم. كما أن النبيذ إذا اشتد في تلك الأوعية أو في
غيرها من الأسقية حرم للاسكار، لا لأنه مصنوع في وعاء كذا
لقول النبي ﷺ "وإياكم وكل مسكر".

ولذلك ذكر ابن القيم: أن النهي عن الانتباز في الأوعية التي قد
يتخمر النبيذ فيها ولا يعلم به، إنما هو من باب المبالغة في سد

الذريعة حسما لمادة قربان المسكر. (١) فليس النهى لذات وعين
الأنية.

وإذا ثبت حل الانتباز في تلك الأواني حرم كسرها وإتلافها
لغير حاجة لأنه إضاعة للمال. يقول ابن حزم: (٢) ومن كسرها من
حاكم أو غيره فعليه ضمانها لكن تهرق وتغسل الفخار والجلود
والعيان والحجر والدباء، وغير ذلك كله سواء.

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

-
- ١- أعلام الموقعين لابن القيم ٢ / ١٣٩ دار الجيل للنشر ببيروت.
 - ٢- المحلى ٨ / ٣٠١. وأيضا أنظر الاختيار ٤ / ١٠١. روضة الطالبين ٤ / ٧٢ -
وروى عن الداركي أن الإناء إن لم يتشرب شيئا من الخمر كما لقوارير ظهر وإلا
فلا - المرجع السابق.

المطلب الثاني

شراب الخليطين

معنى الخليطين.

في اللغة: (١) الخليط ما اختلط من صنفين أو أكثر. والخلط والمخالط ويطلق على الشريك. والصحاب، والجار المصافى والزوج. وابن العم.

والجمع: خلطاء، وخلط. والفعل: خلط. تقول: خلط الشيء بالشيء خلطاً: ضمه إليه. ويقال: خالطه مخالطة وخلطاً: امتزج به.

وفي الاصطلاح: اختلف الفقهاء في تحديد مفهوم الخليطين في باب الأشربة يقول صاحب بدر المتقى الحنفى (٢) والخليطان أي ماء الزبيب والتمر. كذا في عامة النسخ. اهـ.

ويقول القاضي الباجي الأندلسي المالكي: (٣) أن ينبذ البسر والرطب جميعاً والتمر والزبيب جميعاً.

ويقول: وشرطنا: أن الخليطين إنما هما مما يفضى كل واحد منهما إلى الاسكار. اهـ.

١- القاموس المحيط ٢/ ٢٥٨. تاج العروس ٥/ ١٣١. المعجم الوجيز ص ٢٠٧، ٢٠٨.

٢- بدر المتقى في شرح الملتقى هامش مجمع الأنهر ٢/ ٥٧١.

٣- المتقى شرح موطأ مالك ٣/ ١٤٩، ١٥٠.

ويقول الإمام النووي الشافعي: (١) وشراب الخليطين: ما عمل من بسر ورطب. وقيل: ما عمل من تمر وزبيب. ١ هـ.

ويقول ابن قدامة الحنبلي: (٢) الخليطان: هو أن ينبذ في الماء شيئان. ١ هـ.

ويقول ابن حزم الظاهري: (٣) هو نبذ تمر أو رطب أو زهو أو بسر أو زبيب مع نوع منها أو نوع من غيرها. أو خلط نبذ أحد الأصناف بنبيذ صنف منها أو نبيذ صنف من غيرها أو بمائع غيرها حاشا الماء. ١ هـ.

ويقول صاحب المتغير الزيدي: (٤) هو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب وإن لم يطبخ على قول. ١ هـ.

ومما سبق يتضح أن الفقهاء عرفوا الخليطين بالمثل عدا ابن قدامة الذي أطلق. ومن خلال دراستي لتفصيل الفقهاء في أحكام الخليطين في باب الأشربة يمكن أن أضع التعريف الآتي له وهو: خلط أو نقيع نوعين فأكثر من الثمار والحبوب والمائعات غير الماء مما قد ينتهي إلى المسكر لو نبذ وحده.

١- روضة الطالبين ١٠/١٦٨ ، وانظر: مغنى المحتاج للشربيني الخطيب ٤/١٨٧ مطبعة دار الكتب العربية الكبرى.

٢- المغنى والشرح الكبير ١٠/٣٣٨.

٣- المحلى ٨/٢٨٥.

٤- الروض النضير ٣/٣٦٢.

حكم شراب الخليطين وسبب الخلاف فيه.

اختلف الفقهاء في حكم شراب الخليطين على عدة أقوال. فمنهم من ذهب إلى تحريمه مطلقاً أو تحريم بعض أنواعه. ومنهم من ذهب إلى القول بكراهته. ومنهم من قال بحله وإباحته. ولكل قول دليل وبرهان.

ويرجع سبب الخلاف في هذا كما يقول ابن رشد (١) إلى ترددهم في هل النهي الوارد في ذلك هو على الكراهة أو على الحظر؟ وإذا قلنا أنه على الحظر. فهل يدل على فساد المنهية عنه أم لا؟ وذلك أنه ثبت عنه ﷺ "أنه نهى عن أن يخلط التمر والزبيب. والزهو والرطب والبسر والزبيب وفي بعضها أنه قل ﷺ: "لا تتبذوا الزهو والزبيب جميعاً. ولا التمر والزبيب جميعاً. وانتبذوا كل واحد منهما على حدة". فيخرج في ذلك بحسب التأويل الأقاويل الثلاثة: قول بتحريمه. وقول بتحليله مع الإثم في الانتباز. وقول بكراهية ذلك.

وأما من قال أنه مباح. فلعله اعتمد في ذلك عموم النثر بالانتباز في حديث أبي سعيد الخدري. وأما من منع كل خليطين فأما أن يكون ذهب إلى أن علة المنع هو الاختلاط لما يحدث عن الاختلاط من الشدة في النبيذ. وأما أن يكون قد تمسك بعموم ما ورد أنه نهى عن الخليطين. اهـ

١- بداية المجتهد / ١ / ٤٧٥.

تحرير محل النزاع.

وبيان آراء الفقهاء في المسألة.

لا خلاف بين الفقهاء في تحريم شراب الخليطين إذا كان مسكرا على تفصيل بين الحنفية والجمهور. (١)

لكنهم اختلفوا في حكم شراب الخليطين غير المسكر. كما لو كان طازجا. إذا منع من أجل الشراب. (٢) على عدة أقوال يمكن إجمالها فيما يلي:

الرأى الأول: يرى أنه حلال لا بأس بصنعه وشربه مطلقا.

وهو قول الحنفية. (٣) والصحيح عند الحنابلة. (٤) وبه قال سفيان الثوري. (٥)

١- يرى الحنفية في وجه عندهم أن المسكر من غير العنب أو من غير العنب والتمر لا يحرم إلا بالسكر الحقيقى. أما القليل الذى لا يسكر فلا. وعند الجمهور: ما أسكر كثيره فالقليل منه حرام.

٢- وهو الانتباز. وأما إذا صنع الخليطان من أجل التخليل فيرجع فيهما لحكم تخليل الخمر ومعالجتها، وعن مالك روايتان - المنتقى ٢ / ٥٠. وقال الإمام النووي: وأما خلطهما لا فى الانتباز بل فى معجون وغيره فلا بأس به - صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد السارى ٨ / ٢٢٧.

قال ابن حجر العسقلانى: واختلف فى الخليطين من الأشربة غير النبيذ؟ فحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط للمريض شاربين. ورواه بأنهما لا يسرع إليهما الاسكار اجتماعا وانفرادا. كلام هذا فى مسألة المريض لما إذا كان المفرد كافيا فى دواء ذل كما اختلفوا فى الخليطين من التركيب. كما اختلفوا فى الخليطين من أجل التخليل - فتح البارى ١٠ / ٦٠.

٢- مجمع الأنهر وبدر المتقى ٢ / ٥٧١.

٣- المغنى والشرح الكبير ١٠ / ٢٣٨.

٤- الروض النضير ٣ / ٣٦٢، معالم السنن للخطابى على سنن أبى داود ٤ / ١٠٠ ط أولى دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٣م.

الرأى الثانى: يرى أنه مكروه كراهة تنزيهية وليس حراماً. وحجته أن الاسكار يسرع إليه قبل أن يتغير فيظن الشارب أنه ليس بمسكر يكون مسكراً فيقع فى المحذور بجهل. فالكرامة من باب الاحتياط. وعلى هذا فهو قريب من الرأى الأول. وهذا قول الشافعية. (١) وبعض المالكية. (٢)

ورواية عن الحنابلة. (٣) قال الإمام مالك: (١) وهو الأمر الذى لم يزل عليه أهل العم ببلدنا أنه يكره ذلك لنهى رسول الله ﷺ.

الرأى الثالث: يرى أنه حرام لا يحل صنعه ولا شربه. وأصحاب هذا الرأى اختلفوا فى إطلاق وتقييد هذا التحريم على قولين:

الأول: أنه لا يحل إذا دخله نوع على الأقل من خمسة هي: التمر، الطرب، والزهو، والبسر، والزبيب، وهذا قول الظاهرية (٥) وحجة ابن حزم: حديث قتادة الذى عدد هذه الأنواع. قال ابن حزم: وبيان مراده ﷺ لا يؤخذ إلا من لفظه ﷺ.

١- روضة الطالبين ١٠ / ١٦٨، مغنى المحتاج ٤ / ١٨٧، صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد السارى ٨ / ٢٢٧.
٢- قال القاضى أبو محمد إذا بلغ حد السكر فلا خلاف فى تحريمه وأما ما لم يسكر فهو ممنوع منه واختلف أصحابنا فى تأويل منع مالك منه فقال قوم هو منع تحريم وقال قوم: منع كراهة. ١هـ- المنتقى شرح موطأ مالك ٣ / ١٤٩.
٣- المغنى والشرح الكبير ١٠ / ٣٣٨.
٤- المنتقى شرح موطأ مالك ٣ / ١٥٠.
٥- المحلى ٨ / ٢٨٥، ٢٩٤.

الثاني: أنه لا يحل مطلقا في كل الأجناس التي قد تنتهي إلى السكر. وهذا قول أكثر المالكية وحكاه ابن حبيب عن الإمام مالك^(١) وروى هذا القول عن الإمام أحمد.

غير أن القاضي حقق قول الإمام أحمد بما يخالف هذا الظاهر ويجعله متفقا مع الحنفية فقال: ^(٢) يعني أحمد بقوله: هو حرام، إذا اشتد وأسكر وإذا لم يسكر لم يحرم، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى. اهـ

١- يقول القاضي الباجي الأندلسي: وقوله نهى أن ينبذ البسر والرطب دليل على المنع من أن ينبذ شيطان وكانا من جنس واحد ينبذان مفردين. قال ابن حبيب: لا يجوز شرب الخليطين ينبذان كذلك أو يخلطان عند الشرب كانا من جنس واحد مثل عنب وزبيب أو من جنسين مثل زبيب وتمر فقد نهى عنه مالك إلا الفقاع، فقد حكى ابن حبيب عن أصبغ أنه يستحب تحليته بالعسل فإنه يجب أن يكون ممنوعا لأن كل واحد منهما مما ينبذ مفردا، لأن الفقاع من القمح أو الشعير وكل واحد ينبذ مفردا. فالقياس أن يمنع الجمع بينهما. عبر أن قول مالك قد اختلف في العسل تطرح فيه قطع العجين أو الحريرة. وقد روى ابن القاسم عن مالك أنه كرهه. قال ابن القاسم: وقد قال لا بأس به وهو أحب إلي.

وجه القول الأول: أنهما خليطان جنس كل واحد منهما ينتهي إلى السكر فلم نجد ذلك فيهما كما لو خلطه بنبيذ تمر وزبيب.

وجه القول الثاني: وهو أن طرح قطع العجين تطرح في العسل أن ذلك ليس من باب الانتباز لأن القمح والشعير لا ينبذ على هذا الوجه. وأما خلط العسل واللبن وشربهما: فلا بأس به قال ابن القاسم في العتبية. ووجه ذلك: أن هذا ليس بانتباز وإنما هو على معنى خلطة مشروبين كشراب الورد وشراب النيلوفر.

وجه ثان: أن اللبن لا يفضى أن يسكر وقد شرطنا أن الخليطين إنما هما مما يفضى كل واحد منهما إلى الاسكار - المنتقى شرح موطأ مالك ٣ / ١٥٠.

وقال ابن العربي المالكي: لا خلاف أن العسل باللبن ليس بخليطين لأن اللبن لا ينبذ. لكن قال ابن عبد الحكم هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: لا يجوز خلط شرابي سكر كالورد والجلاب، وقال: أنه حمل النهي عن الخليطين من الأشربة على عمومها. واستغربه ابن العربي: وقال: هو ضعيف - فتح الباري ١٠ / ٦٠، ٦١. - المعنى والشرح الكبير ١٠ / ٣٣٨.

وقال الخطابي: (١) ذهب غير واحد من أهل العلم إلى أن الخيلطين وإن لم يسكر لظاهر الحديث ولم يعالوه بالاستحباب وقالوا: من شرب منه قبل حدوث الشدة فيه فهو آثم من جهة واحدة، وإذا شربه بعد حدوث الشدة كان آثماً من جهتين: شرب الخيلطين، وكونه مسكراً. اهـ

وقال ابن بطال: (٢) النهى عن الخيلطين عام وإن لم يسكر كثيرهما لسرعة سريان الاسكار إليهما من حيث لا يشعر صاحبه به، فليس النهى عن الخيلطين لأنهما يسكران حالاً، بل لأنهما يسكران مآلاً، فأنهما إذا كان مسكرين في الحال لا خلاف في النهى عنهما. اهـ

وقد جمع ابن أبي الحكم بين رأى المالكية وابن حزم فقال: ويتحصل لنا أربع صور:

أن يكون الخيلطان منصوصين (أى من الأصناف الخمسة فهو حرام أو منصوص ومسكوت عنه: فإن كان كل منهما منفرد أسكر فهو حرام قياساً على المنصوص.

أو مسكوت عنهما وكل منهما لو منفرد لم يسكر جاز.

قال: وهنا مرتبة رابعة وهى: ما لو خلط شيئين واذاف إليهما دواء يمنع الاسكار فيجوز فى السكوت عنه ويكره فى المنصوص. اهـ

١- معالم السنن للخطابي هامش سنن أبي داود ٤ / ١٠٠، الروض النضير ٣ / ٢٢ فتح البارى ١٠ / ٦١.

٢- فتح البارى ١٠ / ٥٨، ٥٩.

٣- فتح البارى ١٠ / ٦٠، ٦١.

ولما كان القائلون بالكراهة غير محرمين لشراب الخليطين إنما الكراهة للاحتياط، لذلك رأيت أن أجمعهم مع القائلين بالحل مطلقاً، كما أن ابن حزم الذي خص بالتحريم بعض الجناس دون بعض. رأيت أن أضم رأيه مع القائلين بالتحريم مطلقاً.

وبهذا أجمل أقوال الفقهاء في حكم شراب الخليطين غير المسكر في مذهبين:

المذهب الأول: قال بجواز صنع وشرب نبيذ الخليطين غير المسكر وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وقول عن الإمام مالك - على ما سبق تفصيله.

المذهب الثاني: قال بعدم جواز صنع وشرب نبيذ الخليطين غير المسكر وهو قول عن الإمام مالك مطلقاً، وابن حزم الظاهري في خمسة أنواع هي التمر والرطب والزهو والبسر والزبيب. وبعض أهل العمل.

الأدلة

أولاً: دليل المجيزين.

استدل من أجاز شراب الخليطين غير المسكر بالمسنة
والمأثور والمعقول.

١- دليل بالسنة.

استدلوا من السنة بأحاديث منها:

أ- ما روى عن صفية بنت عطية: (١) أنها سمعت عائشة
المؤمنين رضى الله عنها تقول: وقد سألت عن التمر
والزبيب؟ فقالت: "كنت أخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب
فألقيه في إناء فأمرسه، ثم اسقيه النبي ﷺ".

وفي رواية أخرى: قالت رضى الله عنها: "كنا ننبت لرسول
الله ﷺ فناخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحها فيه،
ثم نصب عليها الماء، فننبتة غدوة فيشربه عشية، ونبذها
عشية فيشربه غدوة".

ووجه الاستدلال من هذا الحديث: أن أم المؤمنين عائشة
رضى الله عنها كانت تصنع شراب الخليطين من التمر
والزبيب لرسول الله ﷺ وكان يشربه فيما دون اليوم أى قبل

١- سنن أبي داود ٤/ ١٠٢ رقم ٣٧٠٨ باب في الخليطين، المحلى ٨/ ٢٨٧ - يقول
الخطابي: قولها (أمرسه) تريد أنها تدلكه بأصابعه في الماء. والمرسى والمرث
بمعنى واحد. وانظر الحديث في السنن الكبرى للبيهقي.

أن يتغير، مما يدل على إباحته وحله، والتمر والزبيب مما يصح انتبازهما منفردين.

يقول ابن قدامة: (١) لما كانت مدة الانتباز قريبة، وهي يوم وليلة لا يتوهم الاسكار فيها لم يكره، فلو كان مكروها لما فعل هذا في بيت النبي ﷺ فعلى هذا: لا يكره ما كان في المدة اليسيرة ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه إلى الاسكار ولا يثبت التحريم ما لم يغل. ١هـ.

ب- "ما روى عن موسى بن عبد الله (٢) عن امرأة من بنى أسد عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان ينبذ له زبيب فيلقى فيه تمر. أو تمر فيلقى فيه زبيب".

ووجه الاستدلال من هذا الحديث كسابقه. والفرق بينهما: أن هذا الحديث فيه الانتباز لنوع واحد لحاله ثم يخلط عليه النوع الآخر. أما الحديث السابق ففيه: أن الخلطة بين النوعين كانت تتم معا: وفي الصورتين: الحكم واحد بالحل لفعل النبي ﷺ.

ج- ما روى عن ابن جريح: (٣) قال: أخبرت عن أبي إسحاق أن رجلا سأل ابن عمر: أجمع بين التمر والزبيب؟ فقل: لا. قال: لم. قال: نهى النبي ﷺ وأمر أن ينظر ما شربه. فإذا هو تمر وزبيب. فنهى النبي ﷺ عن أن يجمع بين التمر والزبيب وقال: "يلقى كل واحد منهما وحده".

١- المغنى والشرح الكبير ١٠ / ٣٣٨.

٢- أخرجه ابن حزم في المحلى ٨ / ٢٨٧.

٣- المحلى ٨ / ٢٨٨.

ووجه الاستدلال من هذا الحديث: أن الرسول ﷺ ما نهى عن
الخليطين إلا من أجل اشتداده واسكاره فينحصر النهى إذا علم
الخليطان هذه الحال ويبقى على أمل الإباحة إذا لم يكن
مسكرا.

٣- دليل المأثور.

روى عن بعض الصحابة ما يفيد حل الخليطين غير المسكر
من ذلك:

أ- ما روى عن عبد الملك بن نافع قال: (١) قلت لابن عمر: انبسط
نبيذ زبيب فيلقى لى تمر فيفسد على؟ قال: لا بأس به.

والمعنى: أنه كان ينقع الزبيب فيأتى غيره من أهله مثلا
بدون علمه. فيلقى فيه تمر فيصبح خليطا فيتركه طائفا
حرمته وفساده لعموم النهى عن الخليطين - ولما كان هذا
يتكرر كثيرا فى بيته جاء يسأل ابن عمر؟ فقال: لا بأس به.
أى: على اعتبار عدم شدته. أما إذا أصبح مسكرا فهو
محرم قطعا.

ب- ما روى عن شعبة قال: (٢) سمعت أسامة - رجلا من جيراننا
قال: سمعت شهاب بن عباد قال: لا يضرك أن تخلطها
جميعا أو بنبذ كل واحد منهما على حدة.

وفى هذا الأثر أيضا دليل على حل الخليطين غير المسكر

١- المحلى ٨ / ٢٩١.

٢- المحلى ٨ / ٢٩١.

لقول ابن عباس ؓ "لا يضرك أن تخلطهما جميعاً" وهو لا يقوله إلا عن توقف.

٣- دليل المعقول.

استدلوا من المعقول بالقياس وهو:

قياس نقيع الخليطين على نقيع النوع الواحد كالتمر مثلاً ولما كان نقيع النوع الواحد جائزاً ما لم يسكر وجب أن يكون نقيع الخليطين جائزاً ما لم يسكر كذلك. لأنه لا فرق بين جمعها في الإناء، وبين جمعها في المعدة.

ثانياً: دليل المانعين.

استدل المانعون لشراب الخليطين غير المسكر بالسنة والمأثور والمعقول.

دليل السنة.

استدل من السنة بأحاديث كثيرة أذكر منها ما يلي:-

أ- ما روى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: (١) قال رسول الله ﷺ: "لا تنتبذوا الزهو والرطب جميعاً ولا تنتبذوا الزبيب والتمر جميعاً وانتبذوا كل واحد منهما على حدة" وفي رواية أخرى عنه ﷺ قال: أن نبي الله ﷺ "نهى عن خليط التمر والبسر وعن خليط الزبيب والتمر وعن خليط الزهو والرطب

١- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٢٦، وجاء من طرق كثيرة صحيح البخاري هامش فتح الباري ١٠ / ٦٠، موطأ مالك هامش المنتقى ٣ / ١٥٠.

وقال انتبذوا كل واحدة على حدة" ووجه الاستدلال من الحديث أن رسول الله ﷺ نهى عن الخليطين من الأصناف الخمسة المذكورة فيكون الجمع بين أكثر بطريق الأصناف وكان النهى مطلقا دون بيان لكون الخليطين مسكرا أو مسكرا فيحرم فيهما. وخصص في نبيذ كل صنف على حدة وعند المالكية هذه الأصناف للتمثيل لا للحصر، وأما حزم فقد اشترط وجود أحد هذه الأنواع الخمسة على إثبات التحريم فإن خلط غيرها دونها فلا بأس إلا بمسكرا. (١)

ب- ما وروى عن ابن جرير (٢) قال لي عطاء: سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: " لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذا " وفي رواية البخاري عن ابن جرير قال: (٣) أخبرني عطاء أنه سمع جابر يقول: نهى النبي ﷺ عن الزبيب والتمر والبسر والرطب. ووجه الاستدلال من هذا الحديث كسابقه.

ج- ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (٤) "نهى رسول الله ﷺ عن الزبيب والتمر والبسر والتمر وقال ينتبذ كل واحد منها على حدة".

- ١- المحلى ٨ / ٢٨٥.
- ٢- صحيح مسلم بشرح النووي المرجع السابق ٨ / ٢٢٥.
- ٣- صحيح البخاري هامش فتح الباري ١٠ / ٥٩.
- ٤- صحيح مسلم شرح النووي المرجع السابق ٨ / ٢٢٧، مصنف عبد الرزاق ٩ / ٢١٦، رقم ١٦٩٨٢.

د- ما روى عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدرى (١) "ان النبى
ﷺ نهى عن التمر والزبيب ان يخلط بينهما وعن التمر
والبسر ان يخلط بينهما وفى رواية عنه ﷺ قال: نهانا رسول
الله ﷺ ان نخلط الزبيب والتمر وان نخلط البسر والتمر. وفى
رواية ثالثة عنه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من شرب النبيذ
منكم فليشرب زبيبا فردا او تمرا فردا او بسرا فردا".

ه- ما روى عن سعيد بن جرير عن ابن عباس قال: (٢) "تهى
النبى ﷺ ان يخلط التمر والزبيب جميعا وان يخلط البسر
والتمر جميعا، وكتب إلى اهل جرشى ينهاهم عن خليط التمر
والزبيب".

و- ما روى عن انس ﷺ قال: (٣) "تهى رسول الله ﷺ ان يجمع
شيئين نبيذا مما يبغى أحدهما على صاحبه، وكان انس يكره
المذنب من البسر مخافة ان يكون شيئين فكنا نقطعه".

ز- ما روى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضى الله
عنها. (٤) "ان رسول الله ﷺ نهى عن الخليطين".

١- صحيح مسلم شرح النووى المرجع السابق ٨ / ٢٢٥، سنن النسائى ٨ / ٢٩٣.

٢- صحيح مسلم شرح النووى المرجع السابق ٨ / ٢٢٨ وقال النووى: جرش - بضم
الجيم وفتح الراء - وهو بلد باليمن.

٣- سنن النسائى ٨ / ٢٩٣ - المحلى ٨ / ٢٩٣ قال بان حجر العسقلانى: أخرجه أحمد
فى الأشربة فتح البارى ١٠ / ٦٠، والمذنب بكسر النون - الذى بدأ فى الأرتاب
من قبل ذنبه أى طرفه والذنب من كل شىء: آخره. والجمع أذئاب وذئاب -
المعجم الوجيز ص ٢٤٧. القاموس المحيط ١ / ٦٩، تاج العروس ١ / ٢٥٥.

٤- راوه ابن حزم عن طريق ابي داود الطيالسى - المحلى ٨ / ٢٩٣.

ح- ما رواه مالك: (١) عن زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار بن رسول الله ﷺ نهى أن ينتبذ البسر والرطب جميعاً، والتمس والزبيب جميعاً.

وكل هذه الروايات من هؤلاء الصحابة تثبت تواتراً نهى النبي ﷺ عن شراب الخليطين، والنهي للتحريم.

٢- دليل المأثور.

وقد روى عن كثير من الصحابة القول بالنهي عن الخليطين من ذلك:

أ- ما رواه البخاري عن قتادة عن أنس قال: (٢) أني لأسقى ابني طلحة وأبي داجنة وسهيل ابن البيضاء خليط بسر وتمسرة حرمت الخمر فتقذفتها وأنا ساقهم وأصغرهم وأنا نعدما يومئذ الخمر.

ب- ما روى عن طريق معمر عن قتادة قال: (٣) كان انس إذا أراد أن ينبذ يقطع من الثمرة ما نضح منها فيضيعه وحده وينبذ التمر وحده والبسر وحده.

وكان ابن عمر (٤) ينبذ البسر فإذا نظر في بسرة في بعضها ترطيب قطعه كراهة أن يقع في النهي.

١- موطأ مالك هامش المنتقى ٣ / ١٤٩.

٢- صحيح البخاري هامش فتح الباري ١٠ / ٥٩، صحيح مسلم ٣ / ١٥٧٢، رقم ١٩٨٠.

٣- المحلى ٨ / ٢٨٦.

٤- فتح الباري ١٠ / ٥٩.

وأخرج عبد الرازق عن ابن جريح قال: (١) أخبرت عن أبي إسحاق أن رجلا سئل ابن عمر فقال: أجمع التمر والزبيب؟ قال: لا. قال فلما؟ قال: نهى عنه النبي ﷺ. قال: لما؟ قال: سكر رجل فحده النبي ﷺ. ثم أمر أن ينظر ما شرابه؟ فإذا هو تمر وزبيب. فنهى النبي ﷺ أن يجمع بين التمر والزبيب. وقال: يكفي كل واحد منهما وحده.

ج- ما روى عن أبي هريرة أنه كان يقول: (٢) لما حرمت الخمر كانوا يأخذون البسر فيقطعون منه كل مذب ثم يؤخذ البسر فيفضخه ثم يشربه.

د- ما روى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: (٣) كان الرجل يمر على أصحاب محمد ﷺ وهم متوافرون فيلعنونه ويقولون: هذا يشرب الخليطين الزبيب والتمر.

ه- ما روى عن ابن جريح قال: (٤) قال لي عمرو بن دينار: سمعت جابر بن عبد الله أو أخبرني عنه من أصدق أن لا يجمع بين البسر والرطب والتمر والزبيب. قلت لعمرو ابن دينار: هل غير ذلك؟ قال: لا. قلت لعمرو: فغير ذلك مما في الحبة والنخلة؟ قال: لا أدري. قلت لعمرو: أو ليس إنما نهى عن أن يجمع بينهما في النبيذ وأن ينبذ جميعا؟ قال: بلى.

١- المصنف ٩ / ٢١٣، رقم ١٦٩٧٦.

٢- المحلى ٨ / ٢٨٦ - والفضيح: الشدح.

٣- المحلى ٨ / ٢٨٦.

٤- المرجع السابق ٨ / ٢٨٦، ٢٨٧، مصنف عبد الرازق ٩ / ٢١٣ رقم ١٦٩٧٤.

وقلت لعطاء: أنكر جابر أن النبي ﷺ نهى عن أن يجمع بين
شئين غير الرطب والبسر والتمر والزبيب؟ قال: لا، إلا أن
أكون نسيب. قلت لعطاء: أيجمع بين التمر والزبيب بينهما؟ قال:
ثم يشربان حلوين؟ قال: لا. قد نهى عن الجمع بينهما. فسأل
ابن جريح: لو نبذ شراب في ظرف قد نهى النبي ﷺ عنه لـ
يشرب حلوا.

و- ما صح عن جابر بن زيد أبي الشعثاء: (١) أنه سأل عن البسر
والتمر يجمعان في النبيذ؟ فقال: لأن تأخذ الماء فتغليه في
بطنك خير من أن تجمعهما جميعا في بطنك.

ز- ما روى من طريق ابن أبي شيبه عن عفان بن مسلم عن عبد
الواحد بن صفوان قال: (٢) سمعت أبي يحدث عن أمه قالت:
كنت أمغث لعثمان رضي الله عنه الزبيب غدوة فيشربه عشية. وأمغثه
عشية فيشربه غدوة. قالت: فقال لي عثمان لعك تجعلين فيه
زهوا؟ قلت: ربما فعلت قال: فلا تفعل.

من كل هذه الروايات استدل ابن حزم الظاهري على تحريم
الخليطين إذا كان أحدهما نوع من الخمسة (التمر والرطب
والزهو والبسر والزبيب) لخصوص ذكرها. وعند المالكية: لا
يشترط للتحريم وجود نوع منها بل يكفي أن يكون النوعان مما
يصح انتباههما منفردين. لعموم النهي وخشية حدوث الشدة
المسكرة.

١- المحلى المرجع السابق ٨ / ٢٨٧.

٢- المحلى ٨ / ٢٩٢. ومعنى أمغث: أمرسى وأدلك بيدي.

٣- دليل المعقول.

استدل المالكية على تحريم الخليطين من غير هذه النواع الخمسة التي حددها ابن حزم بقياس غيرها مما يصح انتبأه عليها بجامع إمكان حدوث السكر.

المناقشة

أولاً: مناقشة دليل المجيزين.

ناقش ابن حزم أدلة المجيزين لشراب الخليطين غير المسكر بما يلي: (١)

١- حديث عائشة رضى الله عنها الذى روته صفية بنت عطية ضعيف لا يصح الاحتجاج به لأنه عن أبى أبحر وهو ضعيف لا يدرى من هو. (٢) عن عتاب بن عبد العزيز الحمانى وهو مجهول عن صفية بنت عطية ولا تعرف من هى.

٢- حديث عائشة رضى الله عنها الذى روته امرأة من بنى أسد لا يصح لأنه عن امرأة لم تسمى.

٣- حديث ابن عمر الذى رواه ابن جريح بن إسحاق لو صح

١- المحلى ٨ / ٢٨٧ - ٢٥٩.

٢- يقول الأستاذ المصحح حسن زيدان طلبه تعليق على قول ابن حزم عن أبى أبحر: هو غير مجهول ولكنه ضعيف النظر قال الحافظ المنذرى فى إسناده: أبو بحر بن عثمان البكرأوى النصرى ولا يحتج بحديثه. تهذيب التهذيب ٦ / ٤٥٦ - المحلى ٨ / ٢٨٨ هامش ١.

لكان حجة على المجيزين لأن فيه أن النبي ﷺ نهي عن
جمع التمر والزبيب وأمر بإفراد كل واحد منهما.

٤- ما روى عن ابن عمر وابن عباس لا حجة فيه لثبوت غيب
ذلك عنهما فقد روى نافع: (١) عن ابن عمر أنه أمر بزبيب
وتمر أن ينبذا له ثم تركه بعد ذلك قال نافع: فلا أدري
الشيء ذكره أم لشيء بلغه؟ يقول ابن حزم فصح أنه ذكر
النهي بعد أن نسيه أو بلغه ولم يكن بلغه قبل ذلك كما روى
عن أبي جمرة نصر بن عمران الضابعي قال: (٢) قلت لابن
عباس أنى انتبذ في جرة خضراء نبذ حلو فأشرب منه
فيقرقر بطني؟ قال ابن عباس: لا تشرب منه وإن كان أحلى
من العسل.

٥- وأما قياس فلا يصح لأنه في مقابلة النص المانع من
الخليطين. والقول بأنه لا فرق بين جمع النبيين في المراء
وبين جمعها في البطن يعارض ظاهر نهي النبي ﷺ عن
الخليطين، وأيضا فإنه كالنهي عن الجمع بين الأختين إذا
يصح نكاحهما واحدة بعد الأخرى ولا يصح نكاحهما
جميعا. (٣) وقال الإمام النووي عن أكثر أهل العلم: (٤) القول
مطلقا فيه منابذة لصاحب الشرع فقد ثبتت الأحاديث

١- المحلى ٨ / ٢٩١.

٢- المحلى - المرجع السابق سنن النسائي ٨ / ٣٢٢.

٣- هذه المناقشة في المحلى ٨ / ٢٩٢، ٢٩٥. وذكرهما ابن حجر العسقلاني عن
القرطبي - فتح الباري ١٠ / ٦٠.

٤- صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٢٧.

الصحيحة الصريحة في النهي عنه فإن لم يكن حراما كان
مكروها.

الجواب عن هذه المناقشة:

ويمكن الجواب عن تلك المناقشة بما يلي:

١- حديث عائشة إن لم يثبت فالأدلة الأخرى كافية لإثبات حل
الخليطين غير المسكر.

٢- عدم تسمية المرأة لا يقدح في صحة الحديث. وقد رواه ابن
حزم نفسه عن طريق مسعر عن موسى ابن عبد الله عن
امرأة من بنى أسد عن عائشة رضي الله عنها. (١)

٣- أما قول بأن حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
جمع التمر والزبيب وأمر بإفراذ كل واحد منهما. فلأن
الخلط يجعل بالشدة وسريان السكر فيه وليس لكون الخلط
محراما في ذاته.

٤- وأما زعم رجوع ابن عمر وابن عباس عن قولهما في حل
الخليطين فغير صريح لما يأتي:

أ- ترك ابن عمرو لخليط الزبيب والتمر. لا يدل على
تحريمه ولذلك قال ابن نافع عن سبب الترك: لا أدرى
الشيء ذكره أم لشيء بلغه؟ ولعله رآه تغير واشتد
لفساده.

١- المحلى ٨ / ٢٨٧.

ب- فتوى ابن عباس بقوله: لا تشرب منه وإن كان أطعم
من العسل. لا دليل فيه على تحريم الخليطين، لأن
السائل لم يسأله عنه وإنما سأله عن شراب يفرقر بطنه،
ولعله علم أن الشراب الذي سؤل عنه مسكرا.

ج- وأما القول بأن القياس في مقابلة النص بالنهي عن
الخليطين فغير مسلم لوجود الأدلة على حله. وأن أدلة
النهي فلها تأويل يأتي في مناقشة أدلة المانعين. والقول
بأن هناك فرق بين الخلط في الإناء والخلط في البطن
كالفرق بين نكاح الأختين مجتمعين ونكاحهما متفرقين،
هذا القول لا يصح بحال لاختلاف المعنى والحكمة،
فالنهي عن الخليطين لخشية الشدة المسكرة، وهي أمر
مادى يمكن ضبطه وتفاديه أما النهي عن الجمع بين
الأختين فلخشية قطيعة الرحم وفساد الأمر وهو أمر
معنوى لا يمكن ضبطه وتمييزه، وأما قول الإمام
النووي: فليس القول بالحل منابذة لصاحب الشريعة لأنه
ليس قولاً عن هوى بل هو مستند لأدلة الشرع، ولا
معنى للقول بالكراهة إلا عند خشية الشدة والاسكار.

ثانياً: مناقشة دليل المانعين.

ويمكن مناقشة دليل المانعين لشراب الخليطين غير المسكر بما

يلي:

١- حديث أبي قتادة ليس على إطلاقه لكنه محمول على إذا ما

كان هذا الخليط مسكراً ومثله كل أحاديث النهي يؤيد هذا

التأويل: كم ذكر ابن حجر العسقلاني^(١) عن أبي شيبة وأحمد والنسائي أن سبب النهي ما روى من طريق الحراني عن ابن عمر قال: أتى النبي ﷺ بسكران فضربه ثم سأله عن شربه؟ فقال: شربت نبيذ تمر وزبيب، فقال النبي ﷺ: لا تخطوهما فإن كل منهما يكفي وحده.

٢- وقد يكون النهي عن انتباز الخليطين من باب النهي الوارد عن الانتباز مطلقا ثم نسخ هذا الحكم وصح الانتباز وتحريم كل مسكر. يقول البيهقي^(٢): نهى النبي ﷺ عن الخليطين يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون إنما نهى عنه لخلطهما سواء بلغ حد الاسكار أو لم يبلغ وأباح شربه إذا نبذ على حده.

والآخر: أن يكون إنما نهى عنه لأنه أقرب إلى الاشتداد وإذا نبذ على حده كان أبعد عن الاشتداد فما لم يبلغ حالة الاشتداد في الموضوعين جميعا لا يحرم. اهـ

٣- ونقل ابن التين عن الدودي^(٣): أن سبب النهي أن النبيذ يكون حلوا فإذا أضيف إليه الآخر أسرع إليه الشدة. اهـ
وقال النووي^(٤): وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن

١- فتح الباري ١٠ / ٦٠.
٢- السنن الكبرى ٨ / ٣٠٧٤.
٣- فتح الباري ١٠ / ٦٠.
٤- المرجع السابق. صحيح مسلم بشرح النووي هامش إرشاد الساري ٨ / ٢٢٧.
روضة الطالبين ١٠ / ١٦٨.

سبب النهي عن الخليط أن الاسكار يسرع إليه بسبب الخلط
قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الاسكار ويكسر
قد بلغه. ويؤيد تاويل الإمام النووي: حديث أنس عند الإمام
أحمد قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين شئين نبيذاً
يبغى أحدهما على صاحبه أى يعجل أحدهما غليان الآخر).
اهـ

وقال القرطبي^(١) والذي يفهم من الأحاديث: التعليل بخسوف
إسراع الشدة بالخلط، وعلى هذا يقتصر فى النهي عن الخلط
على ما يؤثر فيه الإسراع. قال وافرط بعض أصحابنا فمسبب
الخلط وإن لم توجد العلة المذكورة ويلزمه أن يمنع من
العسل واللبن والخل والعسل. اهـ

٤- وناقش ابن حجر العسقلانى قول ابن حزم بقوله: (٢) وجرت
ابن حزم على عادته فى الجمود فخص النهي عن الخليطين
بخلط واحد من خمسة أشياء (التي فى حديث أبى قتادة)
وهى التمر والرطب والزهو والبسر والزبيب فى أحدهما أو
فى غيرها. قال ويرد عليه: حديث أنس المذكور لعمومه.

قلت: وأيضا فإن ابن حزم خالف ظاهر الحديث وهم
قاعده فى الاعتماد على الظاهر حيث قال بحرمة الخليطين
إذا كان أحدهما أحد الخمسة المذكورة والآخر أى نوع
عدها يقبل الانتباز - وحديث أبى قتادة ليس فيه ذلك.

١- فتح البارى ١٠ / ٦١.

٢- المرجع السابق.

٥- حكى أبو بكر الأثرم^(١) عن قوم أنهم حملوا علة النهى عن الخليطين على الإسراف وجعلوه نظير النهى عن القرآن بين التمر. قالوا: فإذا ورد النهى عن القرآن بين التمرتين وهما نوع واحد فكيف إذا وقع القرآن بين نوعين.

وقد نصر الطحاوى هذا التأويل فقال كان ذلك لما كانوا فيه من ضيق العيش، وساق حديث ابن عمر فى النهى عن القرآن بين التمرتين. قال ابن حجر^(٢) وتعقب: بأن ابن عمر أحد من روى النهى عن الخليطين وكان ينبذ البسر فإذا نظر لأعلى بسرة فى بعضها ترطيب قطعت كراهة أن يقع فى النهى وهذا على قاعدتهم يعتمد عليه لأنه لو فهم أن النهى عن الخليطين كالنهى عن القرآن لما خالفهم فدل على أنهم عنده على غيره. اهـ

قال القرطبي^(٣) وأعجب من تأويل من قال أن النهى إنما هو من باب السرف قال: وهذا تبديل لا تأويل ويشهد ببطلانه الأحاديث الصحيحة.

٦- حديث عائشة رضى الله عنها الذى رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن قال عنه ابن حزم^(٤) مدلس. فقد رواه عن أبى سلمة يحيى بن أبى كثير، ويحىي هذا لم يسمعه من أبى

١- فتح البارى ١٠ / ٥٩.

٢- المرجع السابق.

٣- المرجع السابق.

٤- المحلى ٨ / ٢٩٣.

سلمة عن عائشة وإنما سمعه من أبي قتادة وعطى في صحته فيحمل على التأويلات السابقة في حديث أبي قتادة
٧- وأما ما ورد من مآثور فهي كلها روايات عن صحبة من
تتهض دليلا على تحريم الخليطين غير المسكر. لاحتمال
يكون ترك الصحابة على سبيل الورع أو الاحتياط خشية أن
يشد فيسكر فالغالب في أحوال الناس صنع أشربتهم للتخمير
يوم أو بعض يوم وخط بعض الأنواع في جو حار قد يعطى
باشتدادها وتخميرها وقد لا يشعر الشارب بذلك لأن التخمير
الذي سيشعر به قد يتوهم أنه من اختلاط النوعين لا من
التخمر بخلاف اشتداد النوع الواحد الذي يعرف سريعا، وما
روى عن أنس يوم نزل تحريم الخمر يدل على أن الخليطين
يومها كان خمرًا مسكرًا.

٨- وأما قياس المالكية كل خليطين على الأنواع الخمسة
المذكورة في أحاديث النهي فهو قياس فاسد ولو صح للسنة
أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل وهو بساطن
وشذ من قال به.

الترجيح.

بعد عرض أقوال الفقهاء وذكر أدلتهم في مسألة شراب
الخليطين غير المسكر يتضح لنا قوة قول المجيزين له وهو ما
أرجحه لسلامة أدلتهم وعدم معارضتها بما لا يمكن الرد عليه
ولعدم سلامة أدلة المخالفين من المناقشة.

وكان النهى عن الخليطين كالنهى عن زيارة القبور وادخار
لحوم الأضاحى فى فترة متقدمة من التشريع لاعتبارات خارجية
عن نوات الانتباز والزيارة والادخار فلما زالت تلك الاعتبارات
زال النهى.

والواجب على كل مسلم أن يكون محافظا على طعامه
وشرايه من الفساد فلا يدعه للعوامل المناخية التى تؤثر فى
شدته وغلوانه، وعليه أن يستفيد من نعم الله تعالى علينا فى
هذا العصر بحفظه فى المبردات المخصصة لذلك كلما أمكن
أو باستخدام المواد الحافظة التى اكتشفها العلم الحديث فإن شعر
بتغييره وفساده وجب عليه أن يريقه ولا يطعمه.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين